



اقتراح قانون

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون يرمي الى عدم إعطاء الجنسية اللبنانية لمكتومي القيد مواليد عام ٢٠١١ وما بعد

نتشرف بأن نتقدم من دولتكم باقتراح قانون عملاً بأحكام المواد ١٠١ وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب يرمي الى عدم إعطاء الجنسية اللبنانية لمكتومي القيد مواليد عام ٢٠١١ وما بعد ، آمليين منكم تحويله جانب المجلس النيابي الكريم لمناقشته وإقراره

النائب جورج نعيم عطاالله



إقتراح قانون معجل مكرّر

مادّة وحيدة:

- أ- خلافاً لأيّ نصّ آخر لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال، إعطاء أو منح مكتومي القيد من مواليد عام ٢٠١١ و ما بعد الجنسية أو الإقامة اللبنانيّة تحت أيّ عذر أو بسبب أيّ ظرف آخر لا قضائياً و لا إدارياً و لا بموجب أيّ مرسوم جمهوري أو أيّ طريقة أخرى.
- ب- يُلغى أيّ نصّ أو قانون آخر يتعارض أو تتعارض أحكامه مع هذا القانون.
- ج- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرّسميّة.

النائب جورج نعيم عطاالله



الأسباب الموجبة

- لمّا كان لبنان هو الدّولة الأكثر تآثراً بأزمة النّزوح السّوري،
 - ولمّا كانت الزّيجات و الإنجاب بين النّازحين تحصل بصورة كبيرة وبوتيرة متصاعدة.
 - ولمّا كانت آخر الإحصاءات للعام ٢٠١٨ تشير إلى أن الولادات بين النّازحين تشكّل ٥٢% من مجمل الولادات على الأراضي اللّبنانيّة.
 - ولمّا كان المجتمع الدّولي يعرقل بطريقة أو بأخرى عمليّة عودة النّازحين السّوريين إلى بلدهم بالرّغم من انتهاء الحرب في سوريا بنسبة تفوق ٩٠% و بالرّغم من عودة الأمن و الإستقرار إلى ما يزيد عن النّسبة أعلاه،
 - ولمّا كان هناك الكثير من النّازحين لا يسجّلون موالدهم حسب الأصول لا في لبنان و لا في سوريا،
 - ولمّا كانت غالبية الولادات تحت خانة مكتومي القيد، مع ما يستتبع ذلك من اعتبارهم بنفس خانة مكتومي القيد ذوي الأصول اللّبنانيّة الأمر الذي يمكن أن يسمح بإعطائهم الجنسيّة اللّبنانيّة دون وجه حقّ.
 - ولمّا كان من الضّروري وضع تشريع يمنع هذه الإمكانية بحيث يشمل مواليد النّازحين منذ ٢٠١١ و ما بعدها على الأرض اللّبنانيّة،
- لذلك، فإنّنا نتقدّم من مجلسكم الكريم بإقتراح القانون هذا راجين الموافقة عليه و إقراره.

